

واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وأشكاله المتعددة

أ. توهامي محمد رضا

جامعة المسيلة

الملخص:

يعرف الفساد على انه سوء استعمال السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وهو منتشر في كل دول العالم دون استثناء لكن بدرجات متفاوتة، كما أن له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد بل يعتبر أهم عامل يعوق مسيرة التنمية في البلاد، حيث بالرغم من الفوائض المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر في السنوات الماضية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، إلا أن مشاريع التنمية المسطرة لم ترق إلى المستوى المطلوب ، حيث يلتهم الفساد اغلب الموارد المخصصة لتمويلها عن طريق الرشاوى والصفقات المشبوهة و اختلاس الأموال وتهريبها وإعادة تقييم المشاريع، والتهرب الضريبي والجمركي ، ...الخ. وما يؤكد هذا هو الرتب المتدنية للجزائر في مؤشرات الفساد العالمية حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 ب 3.6 درجة من أصل 174 دولة سنة 2014 وهي مرتبة متأخرة جدا تعكس مدى تفشي الفساد في الدولة وان معظم الصفقات و المشاريع التنموية خاضعة على الأقل لنوع من أنواع الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية الاقتصادية، الشفافية، مؤشر الفساد.

Abstract:

Corruption is defined as the abuse of power in order to achieve a private gain, Which is prevalent in all countries of the world, without exception, but to varying degrees, It also has many negative effects on the economy but rather is the most important factor hampering the development process in the country, Although large financial surpluses achieved by Algeria in recent years as a result of higher oil prices, however, the development projects that have not lived up to the required level, Where corruption devoured most of the resources allocated to fund projects through bribes and suspicious transactions and misappropriation of funds and smuggling them and re-evaluation of projects, Tax and customs evasion, and What confirms this is a low-level of Algeria in the global corruption indicators Where Algeria occupied ranked 100 out of 174 countries in 2014, and It is too late arranged that reflect the extent of corruption in the state and most of the deals and development projects are subject to at least some kind of corruption.

Key words: Corruption, economic development, transparency, corruption index

مقدمة:

يعتبر الفساد الاقتصادي ظاهرة خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها، حيث أرجع الخبراء و المتنبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم وفي البلدان النامية خاصة، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجوه غياب الحكم الراشد والذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يهدد التنمية .

والجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من استفحال وانتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات والقطاعات، خاصة مع الفوائض المالية التي تحققها نتيجة لارتفاع سعر البترول وضخامة المشاريع الحكومية ، حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية. فبالرغم من امتلاكها لموارد مالية ضخمة، إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث مازالت تعرف مستويات مرتفعة للفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة لفئات واسعة من الشعب، وذلك يرجع أساسا إلى الاستخدام غير الكفء لهذه الموارد، حيث يتم هدرها وسرقتها واختلاسها، مما يتسبب في تداعيات اقتصادية واجتماعية تؤثر سلبا على التنمية وعلى أداء الاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هو واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر؟

المحور الأول: الإطار النظري للفساد

أولا- مفهوم الفساد

إن وضع تعريف شامل وموحد للفساد أمر صعب جدا ، وذلك لعدة أسباب من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها، وكذا اختلاف نظرة الشعوب لها .

تعريف الفساد :

يعتبر مصطلح الفساد أحد المفردات المتداولة في مختلف المجتمعات والدول خاصة في السنوات الأخيرة حيث يعرف البنك الدولي الفساد على انه " إساءة استعمال السلطة " .

ويرى "نانزي" أن الفساد هو ذلك السلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية أو عائلية أو ما في حكمها²⁸² .

كما يمكن تعريف الفساد على انه سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا، والانحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، وإشباع للأطماع المالية، وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة، وبذلك يكون الفساد ناتجا عن سلوك يسبقه الاحتيال وليس نتيجة له بسبب غياب المؤسسة السياسية والإدارية الفعالة، والانحراف عن القيم الاجتماعية وقصور القيم الذي يترتب عليه سوء استغلال النفوذ أو السلطة العامة للحصول على منافع شخصية غير مشروعة²⁸³ .

يتصف الفساد في مجمله بعدة خصائص وهي السرية، تعدد الأطراف المشاركة، التموه، خيانة الثقة، الخديعة والتحايل، الإخلال بالواجبات والمسؤوليات، تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة والإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا تقف مشكلة الفساد في المجتمع عند كونها ظاهرة تقاس بالأرقام، إذ إن المشكلة أخطر من ذلك بكثير حيث تؤدي ممارسات الفساد والإفساد إلى خلل في سلوكيات وقيم أفراد المجتمع وتخلق حالة ذهنية لدى أفراد تبرز الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره واتساع دائرة وجوده. و تلخص أهم العناصر والمحددات المتعلقة بالعوامل السياسية والمؤسسية والإدارية في ازدهار الفساد إجمالا في معادلة واحدة قدمها" روبرت كليتغارد- klitgard Robert " وهي كالآتي²⁸⁴.

الفساد= درجة احتكار القرار+ حرية التصرف - المساءلة

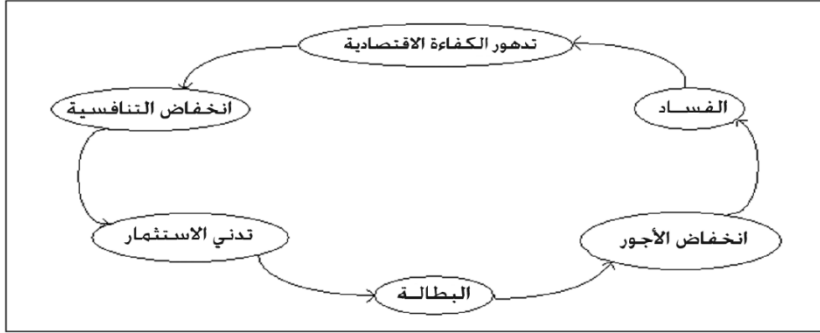
²⁸² - عترة بن مرزوق، عبو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دار النشر جيطلي، 2009، ص26.

²⁸³ - حمدي عبد العظيم، عملة الفساد وفساد العملة، دار الجملة للنشر، ط1، 2008، ص17.

²⁸⁴ - عترة بن مرزوق، عبو مصطفى، مرجع سبق، ص85.

اتفق المختصون على أن الفساد مصطلح فني يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام في شكل ظاهرة يعانيتها المجتمع، حيث يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني في الأجور مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن إطار حلقة مفرغة.²⁸⁵ كما في الشكل (01) الموالي.

شكل رقم (01) حلقة الفساد المفرغة



المصدر: عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 46 ص 91.

ثانياً : أنواع الفساد الاقتصادي

- 1- الفساد العرضي (الفردي): قد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين ، أو مؤقتاً وليس منتظماً.
- 2- الفساد المؤسسي : وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.
- 3- الفساد المنتظم: وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته ، وهذا ما يقصد بالفساد المنتظم أو الممتد . وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: صور الفساد الاقتصادي

- يتخذ الفساد أشكالاً وصوراً متعددة ، تبدأ أهمها بإساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والاحتيايل والمحابة وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر.
- **الفساد في مجال المال :** السرقة والاختلاس والرشوة والترجح من الوظيفة واستغلال الجاه والربا ، والمضاربات والقمار ومنع الزكاة وصور خيانة الأمانة في المعاملات المالية .
 - **الفساد في مجال العمل :** الإهمال والتقصير ، والتعدي على لوازم العمل ، وعدم الإلتقان ، عدم الانضباط والالتزام بنظم العمل ، المحسوبية وعدم تكافؤ الفرص ، وبخس العامل حقوقه
 - **الفساد في مجال الاستهلاك والإنفاق :** الإسراف والتبذير ، والإنفاق الترفي و البذخي والمظهرية والتقليد غير النافع وعدم الالتزام بالأولويات الإسلامية .
 - **الفساد في مجال التداول والتجارة :** الغش والتدليس ، والغرر والجهالة ، والغبن والبخس ، والمماطلة في أداء الحقوق ، والاحتكار والمعاملات الوهمية والرشوة والعمولات الزائفة .
- المحور الثاني : موقع الجزائر في مؤشرات الفساد الدولية**

²⁸⁵ عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق ونقشي الفساد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 46 ربيع 2009، ص 90.

عرفت منظمة الشفافية الدولية²⁸⁶ الفساد بأنه سوء استعمال السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، ووضعت مؤشرا دوليا لقياس الفساد في العالم وهو يغطي عدد هام من الدول، وتتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 درجات، بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل أي دولة في العالم على تقدير 10 أو تقدير صفر.²⁸⁷

جدول(01) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الفساد (CPI) للسنوات من 2004 إلى 2014

السنة	عدد الدول	المؤشر (CPI)	الترتيب العالمي	الترتيب عربيا	الترتيب إفريقيا
2004	146	2.7	97	12	17
2005	159	2.8	97	11	15
2006	163	3.1	84	12	09
2007	180	3.0	99	09	10
2008	180	3.2	92	10	10
2009	180	2.8	111	10	18
2010	178	2.9	105	12	16
2011	183	2.9	112	10	12
2012	174	3.4	105	11	18
2013	175	3.6	94	10	12
2014	174	3.6	100	10	14

المصدر: (Transparency International Annual Reports (2004-2014)

يعد هذا التقرير بناء على نظرة الشعوب إلى معاملات الرسميين في دولهم وقد رتبت الصومال على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم بـ 0.88 نقطة تليها كوريا الشمالية بـ 0.86 نقطة، وتعد دولا مثل نيوزيلندا و الدانمرك وسنغافورة والسويد أحسن دول العالم في مقياس الفساد، كما نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في الترتيب العالمي حيث حصلت سنة 2004 على 2.7 نقطة في المؤشر واحتلت المرتبة 97 عالميا من مجموع 146 دولة ، وهذا يرجع حسب التقرير إلى تفشي مظاهر الفساد كالرشوة والبيروقراطية والتخريب وغسل الأموال والاختلاسات المتكررة...الخ. أما في سنة 2013 و2014 فقد احتلت المرتبة 100 عالميا بـ 3.6 نقطة وهي مرتبة متأخرة نوعا ما إلا أن هناك تحسن في الترتيب من الرتبة 111 و 112 للسنوات 2009 و2010 على الترتيب إلى الرتبة 100 سنة 2013/2014 .

وبصفة عامة يمكن القول أن أداء الجزائر في مؤشر الفساد سيئ جدا، إذ تحتل مراتب متأخرة و هو ما يعني أن النظام العام في الجزائر يعاني من فساد شديد في شتى المجالات ، يترجم في تفشي الرشوة والبيروقراطية والمحاباة والاختلاسات والتهرب الضريبي والتخريب بشقيه المالي والسلعي وغسل الأموال وتجارة المخدرات...الخ.

ثانيا: مؤشر الفساد الخاص بالبنك الدولي

يعرف البنك الدولي الفساد على انه سوء استعمال السلطة.

ويصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم في الدول، ويحاول المؤشر قياس الفساد بين المسؤولين في الحكومة، وفي الأعمال التجارية ، ومدى تقديم أموال غير مشروعة للرسميين والقضاة في الدولة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة

²⁸⁶ هي مؤسسة دولية غير حكومية لا تهدف إلى الربح، تأسست عام 1993 مستوحاة من منظمة العفو الدولية أقيمت نجلها إعلاميا كبير بعد نشرها

ترتيباً دولياً للبلدان بحسب درجة الفساد فيها.

²⁸⁷ www.transparency.org-

المدنية، وتنحصر قيمة المؤشر بين -2.5 و +2.5 حيث تعتبر القيم الموجبة العليا هي الأفضل ، والجدول التالي يوضح تصنيف الجزائر العالمي في مؤشر ضبط الفساد الذي يعده البنك الدولي خلال الفترة الممتدة بين 2003-2010.

جدول (02) مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2003-2010)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-	0.44-	0.49-	0.51-

المصدر: <http://www.undp-aciac.org>

بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد الذي يعده للبنك الدولي نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، حيث يلاحظ تدهور أدائها سنويا خلال الفترة من 2003 إلى 2010 كما يشمل التقرير الذي أصدره البنك الدولي أوضاع الحوكمة، والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب و الجمارك في قضايا الرشوة و الفساد. وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية، وضعف القدرة على الحد من المسؤولين الفاسدين، وغياب النظام القضائي المستقل الذي يحد من حصانة المنصب ونفوذ المسؤول، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدية الإصلاحات التي تقو بها الحكومة، هو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد .

المحور الرابع: هيكل الفساد في الجزائر

أولا: التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر.

تتعدد أسباب اللجوء للغش الضريبي في الجزائر، منها الصعوبات و التعقيدات الإدارية في الحصول على السجل التجاري من أجل مزاولة النشاط، وتوضع أدوات الإدارة الضريبية وعدم مواكبتها للأنماط الحديثة في التسيير و المراقبة، حيث احتلت الجزائر سنة 2011 المرتبة 136 عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال و المرتبة 168 (من بين 183 دولة) في مؤشر دفع الضرائب وهي مرتبة متأخرة جدا تدل على فساد النظام الضريبي وتعقده وعدم مرونته وهذا رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على النظام الضريبي من أجل الوصول إلى الفعالية التي هي مؤشر نجاح أي نظام²⁸⁸.

يساهم التهرب الضريبي بشكل كبير في تقليص حصيلة الجباية العادية و منه يتسبب في خسائر كبيرة لخزينة الدولة، و المراجعات الجبائية تكشف ذلك ففي سنة 1998 و نتيجة لمتابعة و توجيه نشاطات الرقابة الجبائية في اتجاه المكلفين الممارسين لنشاطات الاستيراد و تجار الجملة تم إحصاء 2478 حالة تهرب من طرف المديريات الولائية للضرائب، إضافة إلى 1328 حالة من طرف الفرق المختطة للرقابة و كذا مفتشيات الضرائب، و تم استرجاع 87359515.84 دج سنة 1997 و 103737902.42 دج سنة 1998²⁸⁹.

لقد بلغت قيمة التهرب حوالي 8.2 مليار دولار، وتشمل هذه القيمة الضخمة من سنة 1990 إلى غاية أواخر العام 2007، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها.

²⁸⁸ www.doingbusiness.org

²⁸⁹ عيسى بولوخ، الرقابة الجبائية لمحاربة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة بلكة 2004، ص 91

كما تشير الإحصائيات إلى أن 33% من المؤسسات الجزائرية تنهرب بشكل شبه كلي من دفع الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أسلوب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية وتقدر قيمة مبالغ التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة 2005 ب 600 مليار دينار جزائري.²⁹⁰

ثانيا: الغش الجمركي

هو عبارة عن تجنب الرسوم الجمركية عن طريق إخفاء جزء أو كل البضائع المراد استيرادها أو تصديرها عبر قنوات شرعية أي بالمرور على مكاتب الجمارك . تعتبر مصالح الجمارك على غرار إدارة الضرائب و التجارة معنية بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على القانون و اللوائح المعمول بها قصد تجنب دفع الرسوم و الضرائب المستحقة، خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية و دخول متعاملين اقتصاديين جدد إلى ميدان التصدير و الاستيراد و ارتفاع عددهم بشكل كبير من 6000 مستورد سنة 1990 إلى أكثر من 35000 مستورد سنة 2007 من بينهم 43% يعملون بسجلات مستأجرة، وقد نجم عن هذه الوضعية ممارسات جديدة و عدة اختلالات لأن أغلبية المتعاملين الخواص هم تجار عرضيين من الذين يعيدون بيع السلع المستوردة في حالتها، كما يفتقرون إلى التحضير و الاحترافية كما تم استغلال بعض الاتفاقيات الدولية البينية و إخراجها عن مضمونها و هدفها باستعمالها كغطاء وراء بعض الممارسات غير المشروعة، كعدم احترام تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع بلدان المغرب العربي و قد ألحق الضرر بالموارد الجبائية و أضر بمصالح المنتجين الوطنيين، كذلك جهاز تشجيع الصادرات من المنتجات المحلية نحو روسيا في إطار تسديد الديون تم تحريفه جزئيا بسبب عدم تكييف إجراء سحب الأموال من الخزينة العمومية و أصبحت هذه الأخيرة مدينة بشكل غير مبرر بعدة ملايين من الدينارات الجزائرية.

ثالثا: السوق السوداء للنقد الأجنبي

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 و سعر صرف الدينار يسير إداريا حيث تميز بالاستقرار و الثبات خلال مدة طويلة تفوق العشرين سنة، و يبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية. أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة كما كان من المفروض أن تكون بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة و المتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين الأولى تحددتها السلطات النقدية إداريا و الثانية تحدد في الشارع أو ما يعرف بالسوق السوداء.²⁹¹

جدول رقم (03) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر مقابل الدولار

السنة	1970	1975	1985	1991	1996	1999	2000	2001
السعر الرسمي	1.0	1.1	0.61	17.7	54.7	66.6	75.3	77.3
السعر الموازي	1.0	1.4	3	32	85	100	100	90
قيمة الانحراف	0	0.3	2.39	14.3	30	33.4	24.7	12.7

المصدر: بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المانجمنت، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، مارس 2002، ص 217

²⁹⁰ - هشام غربي، الأبعاد الاقتصادية لتبييض الأموال، رسالة ماجستير، جامعة قلمة، الجزائر، 2007، ص 15.

²⁹¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظرية و السيلست النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006، ص ص 216-217.

من خلال الجدول(03) نلاحظ انه بعد سنة1975 ظهر السوق الموازي للنقد في الجزائر وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، وشهدت الفترة الممتدة بين 1985 و1996 اكبر التغيرات المسجلة وهذا نتيجة لسببين رئيسيين وهما الأزمة البترولية سنة1986 والتي قلصت مستوى الإيرادات من الصادرات الى56.5%، والسبب الثاني هو اتخاذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة22% ، ثم التخفيض الثاني سنة1994ب40.17% وهذا ما جعل سعر صرف الدينار يصل إلى حوالي 36دج لكل 1 دولار .

رابعاً: تجارة المخدرات

تعتبر قضية المخدرات من القضايا الشائكة وهي نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، والاتجار بها يدر دخلا يفوق ما يدر أي نشاط آخر ويتولد من بيع المخدرات والعقاقير سيل من المال لا حدود له، حيث تمثل الأرباح المتوقع الحصول عليها من هذه التجارة حافزا ممتازا لدى الأفراد للقيام بها، وقد تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار، استهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي، إذ سجل أول إنذار في سنة1975 مع حجز ثلاثة(03) أطنان من القنب، أما الإنذار الثاني فقد وجه سنة1989 اثر حجز أكثر من طنين(02) من راتنج القنب وتوقيف حوالي 2500 شخص طوال السنة، ومنذ هذا التاريخ أصبحنا نلاحظ تطورا ثابتا نوعا ما سنة بعد أخرى، وتتعلق هذه الأرقام براتنج القنب فقط، كما توضح إحصائيات التسعينيات أن هناك تطورا متزايدا لكميات المخدرات المحجوزة سنويا، والتي لا تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كميات المخدرات المتداولة، فقد بلغت المحجوزات6.332 طنا من راتنج القنب في سنة 2002، ويترجم هذا الرقم التزايد الهام بالنسبة لما تم حجزه خلال السنوات الماضية، كما يلاحظ ارتفاع كمية القنب المحجوز سنة 2004 ب12.373 طن وهو ضعف ما تم حجزه سنة2002،²⁹² لقد رصد المركز الوطني الجزائري لمكافحة المخدرات أكثر من 211 طن من المخدرات صودرت عام2013، ونحو12 ألف قضية مخدرات أحيلت إلى القضاء، في حين تم حجز181.942طن من القنب الهندي سنة 2014، وهذا دليل واضح على كبر حجم تجارة المخدرات في الجزائر ، والجدول التالي رقم (04) يبين المجموع العام للكميات المحجوزة في الجزائر من مختلف أنواع المخدرات.

جدول(04) كميات القنب المحجوزة في الجزائر (2004- 2010) وعدد القضايا المعالجة.

السنة	كمية المخدرات المحجوزة/طن	عدد القضايا
2004	12.373	5741
2005	9.644	6185
2006	10.046	6880
2007	16.595	7358
2008	38.037	6777
2009	74.643	7057
2010	23.041	6226
2011	53.323	7473
2012	157.382	10129
2013	211.512	11651
2014	181.942	9116

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التقارير السنوية من2004الى2014.

²⁹² الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإمن عليها.

تشير الإحصائيات إلى أن الكميات المحجوزة لا تمثل سوى 10% من مجموع الكميات المتداولة والمهربة، ومن خلال الجدول (04) نلاحظ ارتفاع نسبي في كميات المخدرات المحجوزة، حيث بلغت الكميات المحجوزة عام 2014 أكثر من 181 طن و إذا ما طبقنا مبدأ أن الكميات المحجوزة لا تمثل إلا 10% من إجمالي الكميات فقد تقارب كمية المخدرات التي دخلت الجزائر سنة 2014 حوالي 1810 طن وهي كمية كبيرة جدا لا بد من الانتباه إليها. كما يلاحظ أن الكمية المحجوزة سنة 2014 تمثل 14 مرة ضعف ما تم حجزه قبل 10 سنوات .

خامسا : الرشوة

تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، فتعرف على أنها إيجار الموظف العام في أعمال وظيفته، إذ إن الوظيفة العامة تقتض أن شاغلها لا ينتظر مكافأة أخرى غير الأجر أو الراتب الذي يتقاضاه نتيجة لتأدية عمله، والجزائر شأنها شأن غيرها من دول العلم لم تفلت بدورها من هذه المعضلة، فهاهي تشهد التعقيد في القوانين وتعدد الإجراءات الروتينية، مما جعل النشاط الاقتصادي يعاني من نقائص وثغرات كثيرة . إن التخلص من البيروقراطية هي أحد أهم أسباب القضاء على الرشوة والفساد، خاصة إذا ما تم اخذ الخسائر المذهلة التي تسببت فيها البيروقراطية بالنسبة للجزائر، حيث تقدر هذه الخسائر بـ 43 مليار دولار بين 1993 و 2001، وتشير التقديرات المتعلقة بالاستثمار إلى أن ما يزيد على 48 ألف ملف مرشح للاستثمار (مستثمرين جزائريين وأجانب) بقيت على رفوف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وأن 10% فقط من مجموع المشاريع يتمكن من تجنب الإجراءات البيروقراطية.²⁹³

في دراسة قام بها البنك الدولي شملت 1400 شركة ومستثمر سنة 2003 حول الفساد خلصت إلى أن الفساد في الجزائر يشكل علقا كبيرا أمام الشركات والاستثمارات، وأن 75% من مجموع الشركات تتعرض لتعقيدات ومسلومات خلال نشاطها، كما خلصت الدراسة إلى أن 6% من عائدات الشركات يقدم كرشوى.²⁹⁴

سادسا: الاختلاس

يقصد بالاختلاس الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصره المادي والمعنوي بغير رضا مالكة أو حائزه، وتحدث وقائع الاختلاس في الوزارات والحكومات والشركات المالية والتجارية والمصارف والمصانع وغيرها من المؤسسات التي تتعامل بالأموال ولو جزئيا، وتعتبر جريمة الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة مناصب مالية وإدارية.²⁹⁵ وتعتبر ظاهرة الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد في الجزائر، وتمثل الأرقام المعلنة لجرائم الاختلاس ما تم ضبطه فقط، ومن ثم لا يمكن الاحتكام إليها لتحديد حجم الظاهرة على وجه التحديد، إذ إن هناك العديد من عمليات الاختلاس التي لم يتم اكتشافها، إلا انه يمكن اتخاذ عمليات الاختلاس المضبوطة كمؤشر توضيحي لتحديد مدى خطورة الظاهرة في الجزائر، وذلك نظرا لعدم وجود إحصائيات واضحة ودقيقة لحجم الظاهرة. تشير الإحصائيات سنة 1996 إلى حدوث 1698 قضية اختلاس بمبلغ 7.9 مليار دولار، في حين تم اختلاس 12 مليار دولار سنة 1997 في قضية واحدة (مؤسسة سيدار)، و 100 مليار درج سنة 1998 بمركب الحجار.²⁹⁶

ويمكن الاستدلال على مدى انتشار ظاهرة الاختلاس بعدد القضايا المعالجة لدى المحاكم، ومنه ما صرح به وزير العدل أمام المجلس الوطني بتاريخ 18 مارس 2010 " العدالة أدانت في السنوات الأخيرة 5575 متهما (1789 شخص عام 2007، 1669 شخص عام 2008، 1162 شخص عام 2009)، من بينهم نسبة 55% أدينوا في ارتكاب جرائم الاختلاس".²⁹⁷

²⁹³ يخلف زهرة، مقاربة للرشوة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2004، ص 154.

²⁹⁴ Global Corruption Report 2006. Country Reports p.124.

²⁹⁵ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق، ص 27.

²⁹⁶ بoudlal علي، تقييم كمي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سبق، ص 283.

²⁹⁷ واقع النزاهة والفساد في العلم العربي، 2010 منظمة برلمانيون ضد الفساد، ط1، 2011، ص 42.

سابعا: التهريب

يعرف التهريب على انه عبارة عن عمليات استيراد أو تصدير تتم خارج القنوات الرسمية ودون المرور عبر مكاتب الجمارك.

(أ)- التهريب السلمي

يتضمن التهريب السلمي نوعين من السلع، الأولى مشروعة تهرب من أجل التخلص من الرسوم الجمركية والضرائب، والنوع الثاني وهو الأخطر والمتمثل في السلع المحظورة كالسلع الفاسدة والمغشوشة والتي تعتبر خطرا على الصحة العامة، وتشير التقارير إلى أن الجزائر تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث استهلاك السلع المقلدة.

ففي سنة 2004 تم ضبط حوالي 800000 منتج مقلد من طرف إدارة الجمارك والإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 40% من السلع المقلدة أنتجت محليا و41% مستوردة والباقي مجهول المصدر.²⁹⁸

جدول (05) أهم البضائع المهربة التي تم حجزها سنة 2008

حجوزات	مية	بئة بالدينار الجزائري	أن الحجز
درات	64425 كغ	1829567075.	% تلمسان
اب نارية	3528 وحدة	75563655.	%الجزائر باء+سطيف
بائر	8711 خرطوشة	369979878.	%بشار +ورقلة
د	28000 ل مازوت 1470 ل بنزين	29844037.	سان + تبسة
بئة	16 رأس	145926	%تبسة + عنابة
جموع		2588147321.	

المصدر: « www.douane.dz » 04=ن° infos douane, 2009

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن أهم المواد التي يتم تهريبها سواء نحو الداخل مثل المخدرات والسجائر والألعاب النارية أو تلك التي يتم تهريبها نحو الخارج كالماشية والوقود بلغت قيمتها 2588147321.5 دج سنة 2008، وهو مبلغ كبير جدا خاصة إذا أخذ في الحسبان المبالغ والكميات التي تقلت من الجمارك سنويا.

يعتبر التهريب في الجزائر من أسوأ أنواع التهريب، ذلك لأنه يخرج السلع ذات القيمة والمنفعة العالية كالماشية والوقود، ويستورد السلع والمواد الضارة والخطيرة كالمخدرات والسجائر وهذا ما يؤدي إلى أضرار اكبر على الاقتصاد والمجتمع.

(ب)- تهريب الأموال

تعاني الجزائر من ظاهرة تهريب الأموال بشكل ملفت للانتباه، وذلك نظرا لطبيعة الأزمات التي مرت بها، وكذا بسبب نقشي الفساد والسلوكيات التي تصاحبه، فيلجأ أصحاب الدخول الكبيرة غير المشروعة إلى تهريب أموالهم إلى بلدان أخرى والبحث عن ملاذات آمنة وذلك من أجل أن يضمنوا عدم مصادرتها لاحقا، وقد أشار التقرير الصادر عن هيئة السلامة المالية الأمريكية غير الحكومية أن حجم الأموال التي تم تهريبها من 4 أربع دول افريقية هي نيجيريا، مصر، الجزائر، المغرب، خلال الأربعة عقود الماضية فاق 210 مليار دولار منها 25.7 مليار دولار تم تهريبها من الجزائر.²⁹⁹

²⁹⁸ غرفة التجارة والصناعة والخمات بوجدة، التقرير السنوي 2005، ص14.

²⁹⁹ بوحوش بلال، الأثر الاقصادية لظاهرة غسيل الأموال "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2010

تشير تقديرات البنك الدولي إلا أن إجمالي قيمة التدفقات المالية عبر الحدود من عائدات الأنشطة الإجرامية والفساد يصل إلى 1.6 ترليون دولار سنوياً، يأتي حوالي 50% منها من الدول النامية، كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من 500 مليون أورو تغادر الجزائر سنوياً بطرق غير مشروعة أي عن طريق التهريب.³⁰⁰

جدول (06) حجم الأموال المحجوزة في المطارات سنة 2008

العملة	المبلغ
دولار أمريكي	367268
دولار إماراتي	12543
دولار تونسي	110
دولار ليبي	3044
دولار إسترليني	1736
دولار جزائري	58
مجموع بالدينار الجزائري	4763738
	4 239 206 1

المصدر: « www.douane.dz » 04=infos douane n° 2009

من خلال الجدول السابق نلاحظ ضخامة الأموال التي تم حجزها والتي كانت كلها مهربة نحو الخارج وتقدر في مجملها بأكثر من 423 مليار سنتيم أي ما يعادل 42 مليون أورو. - سيطرة عملة اليورو على إجمالي الأموال التي كانت مهربة، فهو يمثل 86% من إجمالي الأموال المحجوزة وهذا يدل على الاعتماد عليه بصورة كبيرة جداً، كما يلاحظ تنوع العملات المحجوزة بنسب مختلفة.

- تمثل القيمة المحجوزة من العملة نسبة ضئيلة جداً مما يتم تهريبه سنوياً ويستطيع الإفلات من الرقابة، كما تستخدم طرق أخرى لتهريب الأموال عن طريق البر إلى تونس ومن ثم إلى دول أخرى.

ثامناً: الغش في الضمان الاجتماعي (التهرب من التسجيل لدى الضمان الاجتماعي)

كشفت عمليات المراقبة التي قامت بها المفتشية العامة للعمل في 6320 موقع عمل على أن نحو 45% من العمال لم يتم التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2002 ويعزز هذه النسبة التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي (cread) حول 7500 مؤسسة متوسطة و صغيرة فتبين أن 41% من عمالها غير مصرح بهم، كما أن نسبة 30% من رقم أعمالها تقلت من مصالح الضرائب.³⁰¹

و من بين 6100 رب عمل شملهم التحقيق الذي أجراه الصندوق الوطني الاجتماعي تبين أن عاملاً من بين اثنين يشتغل بصفة عرضية، و أن حوالي ثلثي (3/2) أرباب العمل يدفعون مرتبات دون الأجر القاعدي الأدنى المضمون SMIG.

يلجأ أصحاب المؤسسات و الأعمال إلى عدم التصريح بجزء من العمال لتحقيق عدة أهداف:

- التهرب من دفع مبلغ الاشتراك في الضمان الاجتماعي والذي يصل إلى حوالي 5000 دج شهرياً.
- تقليص حجم رقم الأعمال المصرح به و الذي سيكشفه عدد العمال إذا صرح بهم، و بالتالي يقوم أيضاً بالتهرب الضريبي من خلال إخفاء عدد العمال.

جدول (07) عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي (1997-2002)

السنوات/المعاينة	عدد مقرات العمل المراقبة	العدد الإجمالي للعمال	عدد العمال المصرح بهم في الضمان الاجتماعي	عدد عمال القطاع الخفي	النسبة المئوية
------------------	--------------------------	-----------------------	---	-----------------------	----------------

³⁰⁰ - منظمة الشفافية الدولية، ورقة عمل "التردد الموجودات مشكلة نطق وبعاء"، فيفري 2011، ص 03.

³⁰¹ - المجلس الوطني الاقصادي و الاجتماعي، القطاع غير الرسمي أو هلم وحقق، مرجع سبق، ص 21

1997	5865	12853	7218	5635	43.9%
1998	7066	19945	11330	8615	43.19%
2001	7979	42310	24802	17508	41.38%
2002	6319	23320	15897	7423	31.83%

المصدر: بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، 2006-2007، ص 235.

من خلال الجدول (07) نلاحظ أنه من بين كل العينات المراقبة هناك دائما عدم التصريح بجزء من العمال، و بالتالي تهرب من دفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي و نلاحظ أيضا أن النسبة مرتفعة جدا بعدم الإبلاغ و تفوق 40% من إجمالي عدد العمال، كما أحصى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء سنة 2002 أكثر من 405000 منخرط يدفعون اشتراكاتهم بمبلغ 1.05 مليون دينار جزائري من بين العدد الفعلي المقدر بحوالي 02 مليون شخص، و هذا التفاوت في الفروق بين عدد المنخرطين و عدد الملزمين بدفع اشتراكاتهم لعامل مفسر على مدى توسع وتغلغل الفساد الاقتصادي في المجتمع، وقد صرح وزير العمل أن 27% من العمال لا يتم تسجيلهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي سنة 2006³⁰².

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على حقيقة أن الفساد الاقتصادي أصبح ظاهرة متغلغلة في كل أجهزة الدولة بلا استثناء، وما يؤكد ذلك المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر في مؤشرات الفساد العالمية، حيث تحتل المرتبة 100 من أصل 174 دولة سنة 2014، وهو ما يدل على وجود أنشطة الفساد فيها كالرشوة والتهرب الجمركي والضريبي، الاختلاسات، تجارة المخدرات، غسيل الأموال، البيروقراطية... الخ. وكل هذه الأنشطة لها آثار سلبية وخيمة على الدولة والمجتمع على حد سواء، حيث يؤدي إلى عرقلة النمو وتأخر التنمية، عدم العدالة في توزيع الدخل، الفقر، البطالة، انخفاض كفاءة استخدام الموارد،... الخ.

قائمة المراجع:

1. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006.
2. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، دار الجامعة للنشر، ط1، مصر، 2008.
3. عنتر بن مرزوق، معضلة الفساد في الجزائر، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي أو هلم وحلق (ملخص).
5. بوحوش بلال، الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2010.
6. بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2007.
7. بن بوزيان محمد، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمتجنت، جامعة تلمسان، 2002.
8. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التقارير السنوية من 2004 إلى 2014.
9. عبد القادر خليل، الحوكمة وثلاثية التحول ونقشي الفساد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 46 ربيع 2009.
10. عيسى بولوخ، الرقابة الجبائية كدأة لمحاربة التهريب والغش الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة بلنة 2003/2004.
11. غرفة التجارة والصناعة والخمات بوجدة، التقرير السنوي 2005.
12. منظمة الشفافية الدولية، ورقة عمل "استرداد الموجودات مشكلة نطق وبعد"، 2011.
13. هشام غربي، الأبعاد الاقتصادية لتبييض الأموال، ماجستير، جامعة قلمة، 2007.
14. واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، منظمة برلمانيون ضد الفساد، ط1، 2011.
15. يخلف زهرة، مقاربة الرشوة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2004.
16. Transparency International Annual Reports (2004-2014).
17. <http://www.undp-aciac.org>.

³⁰² -الملتقى الوطني لإطارات مقشية لعمل، ملاحظة السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، 2007/02/24، ص 10.

18. infos douane n°=04,2009 www.douane.dz.
19. Global Corruption Report 2006.Country Reports p.124 .
- 20.www.doingbusiness.org.